



Source : AN - SAHAR
Date : 11-7-96
Photo No. : 84

حكم القضاة وسياسة التنصل

عندما تقرر في العام الماضي ان يستأنف المجلس العدلي المحاكمة بعد سببها أحد اعضائه بسبب بلوغه سن التقاعد، لم يكن في الحساب ربما ان يتأخر انجاز قانون الانتخاب بهذا المقدار. ولم يكن أحد يتوقع ان يصل الوضع السياسي الداخلي الى تشنج جديد يعكّر بالضرورة الصفاء المطلوب في مثل هذه القضية. والمؤكد في اي حال ان المجلس العدلي لم يكن راغبا في الوصول الى اداء دور تنصلت منه الدولة. فعزوف الحكام عن معالجة ما يسمى تخفيفا "الوضع المسيحي" هو الذي يعطي محاكمة سمير جعجع هذا البعد الرمزي، بل هو الذي يفرغ قضية الكنيسة من بعدها المادي القانوني.

ليس كل من ينظر الى محاكمة سمير جعجع من هذا المنظار هو من خصري "القوات اللبنانية" او من مدمني "التشدد المسيحي". عكس ذلك، يعرف الجميع ان سقوط جعجع لم يكن ليحصل بهذه السهولة لولا التدهور المتطرد في شعبية "القوات" في الوسط المسيحي قبل الطائف وبعده. تذكر في هذا المجال ان ما شاب التحقيق من "خربطات" قبل بدء المحاكمة امام المجلس العدلي لم يستدرّ لجعجع اي عطف مسيحي، خارج حلقة ضيقة من المعازين القدامى. غير ان الوضع تبدل اليوم. فمن الواضح ان هناك حالة شعبية من الترقب الخلق في كثير من الاوساط المسيحية، كما عبر عنها بيان مجلس المطارنة في الاسبوع الماضي. ما الذي تغير اذن حتى أصبح سقوط سمير جعجع، وهو الذي اسقطه المسيحيون قبل غيرهم، عنوانا لسقوط المسيحيين عموما؟ الاسباب كثيرة والمسؤول واحد: الطاقم الحاكم الذي لم يفعل شيئا لانجاز الاولوية القصوى في لبنان ما بعد الطائف، اي اتمام المصالحة الوطنية وتحديدا استعادة الجمهورية الثانية للجمهور المسيحي العريض.

خيال هذا الظل، كيف يمكن اقناع أحد ان السؤال عن مسؤولية جعجع او لعمما في تفجير الكنيسة ليس سؤالاً ثانوياً؟

سمير قصير

يحكى كثيرا، حقا او زورا، عن تدخل السياسة في القضاء. ولا يحكى الا لنرا عن العكس، اي مخالطة القضاء السياسة. فمثل هذه الحالات محصورة بالدول الديمقراطية حيث نسمع بين الفينة والاخرى تحذيرا من اخطار حكم القضاة" كما يسمى في العلوم السياسية انحراف السلطة القضائية عن ضمان المصلحة العامة الى ممارسة دور يجب ان يبقى وقفا على من يستمد شرعيته مباشرة من التمثيل الشعبي. ولبنان، بالطبع، ما زال بعيدا كل البعد عن مثل هذا الانحراف. فديمقراطيته، المنقوصة اصلا، لم تعتمد بعد الى تحصيل استقلالية سلطته القضائية بضمانات مؤسسية (مثلا، انتخاب اعضاء مجلس القضاء الاعلى او بعضهم من جانب القضاة انفسهم، كما جاء في وثيقة الطائف).

ومع ذلك، ثمة قضاة في لبنان سيلعبون بعد غد، ربما من دون ان يرغبوا في ذلك، دورا سياسيا هائلا. انهم اعضاء المجلس العدلي الذين سيصدرون حكمهم في قضية تفجير كنيسة سيدة النجاة في الزوق. فأيا كان القرارهم على البقاء في الاطار القانوني الصرف، يعرفون ان حكمهم سيخضع لتفسيرات وتاويلات سياسية عند الجمهور العريض. بل سيكون من الصعب دحض هذه التاويلات في هذا الظرف تحديدا. فالى الطابع السياسي للقضية، والى شخصية المتهم الرئيسي فيها، يأتي تزامن الحكم مع اقرار قانون الانتخاب في الشكل الذي سيقر ليحمل قضية سمير جعجع مضمونا رمزيا كان من الافضل الا تحمله.